المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل في ليبيا

انتصار جبريل البرهمي
كلية العلوم والتقنيات الطبية طرابلس
entisarjebril@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل الليبي والاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الليبي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة. وتوصلت الورقة البحثية إلى عدة نتائج من أهمها: يسعى الجميع للحصول على درجة جامعية تساعدهم على دخول سوق العمل والحصول على وظيفة مرموقة، جمود المشاريع التنموية أو الخدمية أو الاستثمارية التي تستوجب مخرجات التعليم أو التأهيل والتدريب التأكيد على مواءمة جودة خريجي الجامعة مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد هذه الاحتياجات من ناحية، وضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية عن طريق الاتحادات والروابط والمنظمات الإقليمية والعالمية؛ للاستفادة من أساليب وتجارب التوفيق بين سوق العمل ومخرجات التعليم العالي.

الكلمات الدالة: المواءمة، مخرجات التعليم العالي، سوق العمل.

Harmonization of higher education outcomes to the needs of the labour market in Libya

Entisar Jebril AlBarhami
Medical Sciences and Technology College – Tripoli
entisarjebril@gmail.com

Abstract

This research paper aimed to examine the compatibility of higher education outputs with the needs of the Libyan labor market and the real needs of the Libyan labor market, and used the descriptive analytical approach to achieve the objectives of the study. The research paper reached several results, the most important of which are: Everyone seeks to obtain a university degree that helps them enter the labor market and obtain a prestigious job. The stagnation of development, service or investment projects that require the outputs of education, qualification and training.

Emphasis on aligning the quality of university graduates with the needs and requirements of labor market institutions. To meet these needs on the one hand, and to ensure that graduates get job opportunities suitable for their specializations, the study recommended the need to strengthen cooperation between local, regional and global universities through unions, associations, and regional and global organizations; To benefit from the methods and experiences of reconciling the labor market with the outputs of higher education.
Keywords: Alignment, Higher education outcomes, Labor market.

المقدمة:

إن العملية التعليمية لا تتم في الفراغ ولا يمكن ان تحدث بمعزل عن مشكلات واحتياجات وتطلعات الأفراد والمجتمعات على السواء، وتمثل العملية التعليمية قوة اجتماعية تمتلك القدرة على إحداث تغييرات بعيدة المدى في البناء الحضاري للمجتمع. ومن جانب آخر فهي تمثل قوة اقتصادية كبرى باعتبارها استثمارا أمثل لأهم فئة مكونة للنسيج الاجتماعي لكافة المجتمعات الإنسانية ألا وهي فئة الشباب، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن كل جهد يبذل تجاه التعليم وتحسين فاعليته وأدائه تجاه متطلبات المجتمعات الإنسانية، إن واقع التعليم العالي بات يعاني من بطالة تزيد عن 28% بالمجمل عند معظم خريجي الجامعات العربية، ولذلك غدت المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ضرورة ملحة ووقتها الآن، كما أن التعليم المهني والتقني بات ضرورة للجامعات لتغيير الهرم الجامعي المقلوب الذي من المفروض أن تكون فيه الغلبة للمهارات لا للشهادات وتكون نسبتهم لا تقل عن 70% ونجد بأن هناك 100 ألف خريج من الجامعات الليبية لا يجدون وظائف في سوق العمل مما سبب تدني مخصصات الاستثمارات التنموية في الميزانية العامة، والتركز علي التوظيف في القطاع العام، إنه يوجد 22 ألف مشروع استثماري متوقف منذ عام 2011علي الرغم من أن نسبة إنجاز الأعمال في بعضها تصل الي 80%. "www.google.com.d,l يوم الاربعاء "2020/7/28

تعني المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل الأساسي بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملائمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس لمجرد الكسب المادي، ومنذ بداية السبعينيات فقد شهد التعليم في ليبيا تطوراً ملحوظاً من خلال البرامج والخطط التنموية للاهتمام بالتعليم العالي والجامعي بصفة عامة.

المشكلة: –

يعد موضوع التعليم العالي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية من الموضوعات ذات الأهمية البالغة في مجال الدراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية حيث العلاقة بينهم تكاملية، فالتعليم العالي يعتبر جزءاً من عمليات التنمية البشرية حيث أثبتت التجارب الدولية بأن بداية التقدم الحقيقي يكمن في التعليم الجيد الفعال الذي يعكس استراتيجية فعالة للمناهج، والبنية التعليمية، وقدرات وكفاءات مصادر التعليم، ونوعية وكفاءة مخرجات التعليم، وقدرة الخريج على مواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي المعاصر.

وقد شرعت ليبيا في إنشاء التعليم العالي في (1956/55) عندما تأسست كلية الآداب والتربية نواة الجامعة الليبية بمدينة بنغازي حيث كان عدد طلابها آنذاك 33 طالبا من "الذكور فقط" وفي العام الجامعي 1957/56م أنشئت كلية الاقتصاد والتجارة في مدينة بنغازي، وكلية العلوم بمدينة طرابلس، إلى أن وصل التعليم العالي في الوقت الحاضر إلى أن يشكل ما نسبته هذا ويؤرخ لثورة تعليمية بكل ما تحمله من معنى من أجل العلم والتعليم وبناء التقدم وقهر التخلف والجهل والأمية." (الحوات، التعليم والمعرفة والتنمية "دراسات في المجتمع العربي، 2007، صفحة 303ص)

أصبحت المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ضرورة ملحة تفرضها التحولات والتطورات التي يمر بها عالمنا اليوم، ولا سيما أن عملية التنمية باتت تعتمد على مدى الخبرة المكتسبة وصناعة المعرفة والمهارات التقنية التي يمتلكها رأس المال البشري من جهة، وعلى مدى الحكمة والعقلانية في توظيف الموارد المالية والبشرية من جهة أخرى، وبالتالي أصبحت مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة المؤهلة واحدة من أهم القضايا التي تشغل اهتمام القائمين على توظيف الكفاءات الجامعية، وذلك بعد التوسع في التعليم العام الذي أدى إلى زيادة مخرجات التعليم الثانوي، وزيادة الضغط على مؤسسات التعليم العالي أفرز زيادة هائلة من الضغط على التوظيف خاصة في القطاع العام.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن التعليم العالي يشكل أحد المقومات الأساسية للبنية الاجتماعية والاقتصادية، ويعتبر من المعايير المعتمدة للتقدم العلمي والثقافي لتلك الدول. ومما شجع على الاهتمام به التغيرات الجذرية التي شهدها عالم العمل نتيجة للتطورات العلمية والتقنية، مما عزز التوجه الدولي لربط التعليم عموما، والتعليم العالي على وجه الخصوص بسوق العمل، إضافة إلى التحاق أعداد كبيرة من الطلاب في التعليم بمراحله المختلفة كما نحتاج لتطبيق استراتيجيات نوعية لدعم المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات

السوق، والذي يكون به خلل وقصور في تركيبته وفي عدم قدرته على استيعاب الخريجين، وتنطلق هذه الورقة البحثية من تساؤل رئيس عام وهو:

ما واقع مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل الليبي؟

وهذا السؤال يندرج تحته عدة تساؤلات أهمها:

1. ما الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الليبي؟
2. ما مدى مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل الليبي؟

تهدف هذه الورقة البحثية إلى: -

1. التعرف على الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الليبي.

2. التعرف على مدى مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل الليبي.

وتركزت الأهمية:

1. المساعدة على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية الوطنية.
2. تكمن أهمية هذا البحث في أهمية الموضوع الذي تناوله وهو مخرجات التعليم العالي وأسباب عدم انسياب هذه المخرجات في شتى أنواع التخصصات في سوق العمل.
3. تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات اللازمة لحل مشكلة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل الفعلية في ليبيا.
4. مدى ملاءمة جودة مخرجات التعليم العالي لهذه المتطلبات.

تعريف المفاهيم:

المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل: -

تزويد سوق العمل بخريجين أكفاء قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، يمتلكون المعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذي يتطلبه سوق العمل" (عيسان، 2006)

التعليم: -

(هو تلك العملية الإجرائية المقصودة التي تستخدم فيها التطبيقات التكنولوجية المتقدمة المبينة على أحداث ما اكتشفه علم التعليم من قوانين أداة لاكتساب ما يراه المربون صالحاً لإعدادهم ومن فلسفة التربية السائدة في المجتمع). (الحوات، 2007)

مخرجات التعليم العالي: مجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات التي يجب أن يتقنها المتعلم خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة." (الدلو، 2016)

منهج البحث: سيتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي باعتبار أن نوعية البحث "وصفي تحليلي" بالنظر إلى طبيعة هذا البحث والهدف المتوخى من إجرائه والذي يحاول قراءة مفردات الواقع وسبل التعرف علي أهم البرامج والخطط التي من شانها تحسن وتطور التعليم العالي ؛ فإن المنهج الوصفي وهو كما عرفه عبد الباسط محمد عبد المعطى "هو الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا " (عبد المعطى، 1987)

تتمثل حدود البحث في الآتي:

الحدود الموضوعية: تحليل مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل الليبي)، وستركز هذه الورقة البحثية على تطبيقاته في البحث العلمي وحدود استثماره للارتقاء بمستواه.

الحدود الزمانية: أجريت هذه الورقة البحثية خلال العام 2022-2021م

الدراسات السابقة:

دراسة (المبروك، 2011) مع دراسة ميدانية لخريجي جامعة قاصدي مرح ورقلة، رسالة أهم ما استخلصته الدراسة هو ضرورة إيجاد حلول في مجال المواءمة بين التعليم العالي و سوق الشغل من خلال إيجاد شراكة بين قطاع التعليم و المؤسسات الاقتصادية.

دراسة (نقلا عن حمدي أسعد الدلو، 2016) هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى إسهام التدريب المهني المقدم من وزارة العمل في سوق العمل في قطاع غزة، وملاءمة مخرجاته ومستوى التأهيل لمتطلبات سوق العمل، والعوامل المؤثرة على فرص حصول خريجي المراكز المهنية على عمل، تم استخدام الأساليب الكمية (Quantitative Methods) للحصول على المعلومات والتفاصيل المختلفة عن الخريجين من حيث التخصصات التي التحقوا بها، وبلغ عددهم (6877)، وتم التواصل مع 81%من الفئة المستهدفة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلي: الخريجون من التخصصات التقنية الحديثة فرصهم في العمل أكبر من غيرهم، كذلك استقرار الوضع السياسي يزيد من استيعاب الخريجين وتشغيلهم **وأوصت بما يأتي**

1. الاهتمام بكفاءة الهيئات التدريبية في الجامعات والمعاهد والمراكز المختلفة

2. خلق مؤسسات على المستوى الوزاري وعلى مستوى الشراكة الاجتماعية والاشتباك مع المجتمع في تحديد الأولويات التنموية بالنسبة لقطاع التدريب المهني وسوق العمل.

دراسة (التائب،، 2014) هدفت الدراسة إلى التعرف إلى كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بأن من خلال وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف بأن مخرجات التعليم المحاسبي تفتقر إلي الكثير من الكفاءة في تقديم الخدمات وأداء الأعمال. وقد أوصت الدراسة بالتنسيق بين المؤسسات التعليمية والمهنية بما يضمن تضييق الفجوة بين التعليم المحاسبي وسوق العمل

دراسة (عبد الله حسن و صالح عبد الله، 2020) هدفت إلى دراسة المرتكزات المعرفية للتعليم المحاسبي والتعريف بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (Ifrs) واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي حيث تم إعداد استمارة استبانة لجمع البيانات وتم توزيعها على مجموعة من الأكاديميين العاملين في جامعات الإقليم الحكومية والأهلية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي وإيجابي لقرار تبني معايير IFRSفي متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي، وقد اوصت الدراسة بالعمل على مراعاة متطلبات سوق العمل المحلية والدولية عند وضع المقررات والمناهج الدراسية بما يعمل على تنمية المهارات الشخصية ومهارات التواصل المطلوب توافرها لفهم وتطبيق معايير (IFRS)لدى الطلبة الخريجين.

دراسة (عبدالله الشبه و مسعود حدود، 2015) هدفت إلى دراسة معرفة أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، إضافة الي الوقوف على أهم الاختلالات التي أدت إلى وجود فجوة بين المخرجات للتعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، وتوصلت الدراسة إلى زيادة أعدد الباحثين عن العمل بشكل عام وزيادة نسبة البطالة الذين من ضمنهم العنصر النسائي بشكل خاص، وأوصت بالعمل على إيجاد خطة شاملة لتطوير الاقتصاد الليبي الذي يأتي من ضمنه متطلبات سوق العمل لاستيعاب خريجي التعليم الجامعي في جميع التخصصات المختلفة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

دراسة (نقلا عن عبدالله الشبه و مسعود حدود، 2015)،تطورات سوق العمل في الاقتصاد الليبي، وقد تعرضت هذه الدراسة الي تطور سوق العمل الليبي ،(2006 –1973)حيث تناولت هذه الدراسة تطور الوضع السكاني خلال المدة محل الدراسة، وكذلك مستويات الاستخدام والبطالة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المجتمع الليبي لم يكن يعاني من البطالة قبل الثمانينيات من القرن الماضي وأن البطالة ونسبة الزيادة بدأت في الظهور من منتصف الثمانينيات، وقد وصلت إلى أقصاها في سنة (2003) حيث وصلت إلى . 1%

توظيف الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات واقع الخريجين من حيث نوعية التخصصات وسياسة القبول وحاجتهم إلى الخدمات المميزة، ورفع الكفاءة كذلك ضرورة تحقيق الانسجام بين النظرية والتطبيق العملي، والنظر الي التأهيل لمتطلبات سوق العمل بأهميته بما يتناسب مع التخصصات المطروحة، وضع خطط التعليم وأهدافه واستراتيجياته ، لمواجهة احتياجات سوق العمل، واتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في كثير من المواضيع، كقدرة مؤسسات التعليم على التجاوب مع احتياجات سوق العمل، ومستوى الشراكة في التخطيط والمتابعة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وضعف التكامل بين مخرجات التعليم العالي وواقع سوق العمل في القطاع الخاص والعام. كانت الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية يمكن أن يخلص الباحث إلى ما يأتي:

1. اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي، بما يتواءم وحاجة سوق العمل.
2. عدم الاستقرار في الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعات أضعف ملاءمة مخرجات التعليم الجامعي بتخصصاته كافة لاحتياجات سوق العمل الليبي لمواجهة تلك التحديات والمشكلات.
3. ليس هناك تعاون بين المنظمات المسئولة عن المهنة ومؤسسات التعليم العالي لغرض التعليم والتدريب المستمر للخرجين بعد تخرجهم.
4. لقد أصبحت النظرة إلى التعليم الجامعي في البلاد العربية على أنه أداة لنشر المعلومات الأكاديمية النظرية ومنح شهادات الدراسة العليا فقط.

التعرف على الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الليبي.

مفهوم سوق العمل

هو "الجهد الإرادي الهادف الذي يبذله الإنسان لتحقيق ذاته ، وإبراز قدراته المادية والفكرية والروحية ، وهو عنصر رئيس في بناء المجتمع ورقي الدولة ، وهو يشارك مع غيره من العناصر الإنتاجية في تحقيق عملية التنمية الشاملة (العسل ، 1996)

بناء الموارد البشرية بلغ مؤشر التنمية البشرية في ليبيا 0.75 في عام ،2015 مما جعل ليبيا تحتل المرتبة 102من أصل 188بلدا. لقد تدهور أداء ليبيا منذ عام (2014) عندما سجل (0.7196)وتراجع عن المستوى الذي كان قبل الثورة (0.756 في عام (2010)ومع ذلك فإن أداء ليبيا لا يزال يعتبر عاليا في فئة

التنمية البشرية حيث يقيس مؤشر التنمية البشرية التنمية البشرية في ثلاثة مجالات رئيسة هي: التعليم، والصحة، ومستويات المعيشة. وتتأثر بعض المناطق الليبية بشكل كبير بانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، وكذلك بالتقلب في أداء القطاع النفطي الذي يملي إيرادات الحكومة وقدرتها على الإنفاق على بناء القدرات البشرية. في عام 2018 تدل المؤشرات على أن مؤشر التنمية البشرية في ليبيا لعام 2017وصل إلى (0.706) مما يضع البلد في فئة التنمية البشرية العالية، ويمنح ليبيا المرتبة 108من أصل 189 بلدا؛ لقد زادت القيمة 4.2من القيمة السابقة (البشرية، 2019)

يواجه نظام التعليم في ليبيا مشكلة في الجودة والقدرة على إعداد الخريجين لأسواق العمل المحلية والدولية فيما يخص التعليم العالي، ثمة (17) جامعة على الأقل وأكثر من (100) مؤسسة فنية ومهنية تعمل في ليبيا ووفقا للمجلس البريطاني، يتم تسجيل ما يقارب من(90)في المائة من طلاب المستوى الجامعي في الجامعات العامة التي تجتهد لتلبية الطلب. كذلك ثمة منح دراسية حكومية متاحة للطلاب الليبيين، حيث يصل عدد الطلاب الدارسين في الخارج والممولين من الحكومة الليبية إلى(20000طالب) يدرسون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا ومصر وماليزيا. ومع ذلك، فإن المدفوعات تحدث بطريقة متقطعة للغاية، بسبب الوضع السياسي الصعب في ليبيا مما أثر سلبا على الطلبة الدارسين في الخارج، ناهيك عن أن مجموعة من الطلبة الليبيين في الخارج يرفضون العودة ويفضلون العمل خارج الدولة (البريطاني، 2018)

وعلى الصعيد الخاص، ثمة مجموعة من الجامعات والمعاهد الخاصة الفاعلة في السوق الليبي التي تغطي معظم التخصصات. إلا أنه يؤخذ على هذه الجامعات ضعف التحصيل وتماشي مناهجها مع المناهج المعتمدة في الجامعات العامة، وحرصها على تحقيق الأرباح من دون التركيز على التحصيل العلمي. إلا أن هناك بعض الجامعات التي حظيت بسمعة جيدة، ونجحت في فرض وجودها في السوق الليبي كالجامعة الدولية للدراسات الطبية في بنغازي

أما بالنسبة للمعاهد ومراكز التدريب، فقد أنشأت ليبيا معهد التدريب التقني والمهني (TVET) الذي كان من المفترض أن يقوم بتدريب وإعداد العمال الليبيين لتلبية الطلب في السوق. يتم التدريب الفني والمهني الحالي في عزلة نسبية عن سوق العمل، مما يخلق فجوة بين العمال المهرة وغير المهرة. ويواجه القطاع الخاص صعوبات في الحصول على العمال المهرة من السوق الليبي، حيث إن الموظفين الليبيين دائمو الشكوى من العمل، وغالبا ما تظهر مشاكل من قبيل انخفاض المسؤولية، وتوجيه الموظفين الليبيين المفرط. كل هذه

الاختلافات خلقت عدم توافق بين النظام التعليمي والطلب في السوق مما خلق فرصة للعمال الأجانب لملأ هذا الفراغ، هذا وتعمل ليبيا حاليّا مع الاتحاد الأوروبي على مشروع لتحسين جودة التّعليم المهني لمناقشة التزام جديد تجاه تحسين نظام التّعليم المهني في ليبيا.

1. لإعادة بناء البلاد لا بدّ من توفّر يد عاملة لها كفاءات، قادرة على أن تأخذ التغييرات بعين الاعتبار، ويبيّن العدد المحدود من الليبيين العاملين في القطاع الخاصّ.
2. هناك مجال لإدخال الكثير من التّحسينات ليتماشى التّعليم مع حاجيّات سوق العمل.

(https://www.euneighbours.eu/ar/south/stay-informed، 2021)

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، تُعد غالبية الأيدي العاملة الليبية شبه ماهرة. فقرابة النصف تلقوا تعليماً ثانوياً أو تدريباً بعد المرحلة الثانوية) 47 في المائة، ولا يمثل من لم يتلقوا سوى تعليم ابتدائي أو أقل إلا أقلية صغيرة 13 في المائة. ويحمل حوالي 25في المائة من المنخرطين في الأيدي العاملة شهادات جامعية، ويمثل الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15و 24عاماً 10 في المائة من الأيدي العاملة، وتشكل الإناث 34 في المائة من الأيدي العاملة ، ويبلغ عدد طلاب الجامعات نحو 402,392 ألف، تمثل نسبة الطالبات منهم 52.70 في المئة للعام الدراسي 2021/2020، وأشارت أبو خطوة، تسعى الجامعات الليبية لتطوير وتحسين مخرجاتها التعليمية، لكنها تفتقد الطريق وربما الدعم من الإدارات العليا ما يجعل ترتيبها متأخرًا أو غير موجود في التصنيفات العالمية للجامعات.

خصائص سوق العمل

1. خدمات العمل تؤجر ولا تباع.
2. خدمات العمل لا يمكن فصلها عن العامل.
3. كثرة المؤسسات والتشريعات التي تحدد وتنظم ألية عمل السوق.
4. الطلب على العمل طلب مشتق أي هو طلب من أجل إنتاج سلع وخدمات يتم بيعها.

وبخصوص فرص التشغيل صنف التقرير الأممي نسبة البطالة في ليبيا كأعلى معدل في المنطقة العربية، حيث ستبلغ 22%، وستزيد على 21% في تونس والأردن، بينما ستصل في فلسطين إلى 31%. وتوقعت «إسكوا» ارتفاع نسبة الصادرات الليبية بنسبة 18% في العام الجاري، مقابل تراجعها بنسبة 21% العام

الماضي، في حين انخفضت نسبة فاتورة الاستيراد بـ4.4% في العام 2020، ومن المتوقع ارتفاعها بـ4.1% في 2021.

إنّ عملية اختيار التخصص الجامعي المناسب قد تكون في غالب الأحيان مثيرة للتوتر والخوف، نظرًا لأن الكثيرين يفكّرون في الأمر على أنه خطوة مصيرية ستحدّد مستقبلهم إلى الأبد.، فالتخصص الذي ستختاره لا يعني بالضرورة أنه سيقودك إلى وظيفة واحدة فقط مدى الحياة. إلاّ أنّك برغم ذلك ستقضي وقتًا طويلاً في دراسته لذا عليك أن تتعلّم كيفية اختيار التخصص المناسب لك قبل أن تلتزم فيه لعدّة سنوات. إن هناك الكثير من التخصصات الخاصة بالهندسة ومجال التكنولوجيا تنجذب إليها الإناث، حيث إن تخصص الهندسة المعماريّة يناسب الذكور والإناث، وكذلك كليات هندسة الاتصالات، وكليات الهندسة البيئيّة، وبعض التخصصات الهندسة مثل الهندسة المدنيّة.

كما أن كلية هندسة الحاسب الآلي تناسب الإناث المهتمات بالتكنولوجيا، وكذلك كلية تقنية المعلومات، كما أن مجال هندسة الأجهزة الطبيّة متوقع له نجاح باهر للبنات، وهندسة برمجيّات الحاسب الآلي أيضا.

كما أن التخصصات الخاصة بالعلوم الإنسانية تناسب الفتيات، والكليات الاجتماعية أيضا تناسب البنات أكثر من الذكور حيث الكليات التي تدرس علم الاجتماع، وكليات تدرس العلوم السياسيّة، وكلية الآثار ودراسة المتاحف، ودراسة العلاقات الدوليّة.

أعلنت جامعة طرابلس أنها أغلقت باب القبول في كلية طب وجراحة الفم والأسنان لمدة ثلاث سنوات. وبحسب بيان نشرته الجامعة عبر صفحتها الرسمية في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، فقد قرر مجلس الجامعة إغلاق باب القبول والتسجيل في كلية طب وجراحة الفم لمدة 3 سنوات. وقد تضمن البيان الإعلان عن فتح منظومة التسجيل في الجامعة للعام الدراسي 2020/ 2021 بنسبة 85% لكلية الطب البشري، و80% لكلية الصيدلة، و75% لكلية التقنية الطبية، و70% لكلية الهندسة، و70% لكلية تقنية المعلومات، و65% لباقي الكليات. (جامعة طرابلس https://arabic.sputniknews.com/news/2020-2021)

هذا بالنسبة للتعليم الفني في ليبيا لن ينجح إذا أشرفت عليه الدولة فقط، لأنه يحتاج لدخول القطاع الخاص لخلق منافسة ولإيجاد سوق عمل جديد وتخصصات جديدة تخدم المجتمع وفي الوقت نفسه يستوعب عدداً أكبر من حملة الشهادة الإعدادية، وإذا كنا نريد تطوير التعليم الفني لابد من أن نبحث عن تخصصات جديدة، ولابد من تطوير المعاهد بشكل أو بآخر، يشمل المعاهد العليا والكليات التقنية فلدينا ما يقارب من 110 إلى 115 معهداً

عالياً و40 كلية تقنية على مستوى الدولة الليبية، طبعاً الكليات التقنية والمعاهد العليا التقنية تختلف عن الكليات الجامعية في المؤهل الذي يتحصل عليه الطالب بعد تخرجه، فخريج الكلية التقنية من المفترض أن يحمل مؤهلاً تقنياً، أما خريجو الكليات أو الأكاديميات فيحملون مؤهل علوم، والكليات التقنية لها ميزة أخرى تختلف عن الكليات الجامعية، وهي وجود ذمة مالية وإدارية مستقلة، وتلك المؤسسات وجدت دعماً للتنمية المكانية في الدولة، بمعنى إتاحة فرص عمل والبحث عن توجهات جديدة في التعليم التقني، وترغيب النَّاس في التعليم التقني عن التعليم الأكاديمي (https://febp.ly/التعليم-التقني-ضرورة-يتطلبها).

مما سبق نجد أن كثرة المراكز ليس تنمية مكانية بل هي خللٌ كبير؛ لأن أية مؤسسة متوقفة وتحتاج لدعم الدولة لصيانة المعدات، والمبنى أيضاً يصبح عاجزا عن توفير المواد الخام، بالتالي تكون هذه العراقيل والصعوبات حائلا أمام اتجاه الطلبة نحو المعاهد والكليات التقنية، الآن خريجو الكليات التقنية درجاتهم أعلى من خريجي المعاهد التقنية، في الوقت الذي يفترض أن يكون العكس، في السبعينيات وحتى في الثمانينيات كانت هناك مكافآت تصرف لهم، هذا يأتي في إطار ترغيب الطلبة للدخول لهذه المعاهد.

وتُعد برامج سوق العمل النشطة في ليبيا حديثة نسبيا. وعلى الأمد القريب، تهدف الخطط الموضوعة إلى رفع قدرات وزارة العمل والتأهيل على تطوير التدريب والمهارات، وبرامج التعيين في الوظائف. ومنذ عام 2012، وبالنظر للحاجة لإيجاد حلول سريعة للعاطلين عن العمل والمحاربين السابقين، تقوم وزارة العمل والتأهيل بإدارة برنامجين رئيسين للتدريب ضمن إطار طارئ. ويستهدف البرنامج الأول خريجي الجامعات الراغبين في اكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات، واللغة الإنكليزية) ويمتد لمدة تتراوح ما بين 3و 4أشهر(. أما البرنامج الآخر فيستهدف طائفة من أنواع التدريب المهني) من 6 إلى 8أشهر (. وتمول وزارة العمل والتأهيل هذين البرنامجين من خلال تعاقدات مباشرة مع مقدمي الخدمة الدوليين والمحليين. إلا أن طبيعة ونوعية هؤلاء المقدمين غير معروفة لموظفي البنك الدولي. وكذلك، ليس من الواضح ترتيبات التسجيل، والمطابقة، والتمويل. وفي عام 2012كان العدد الأولي المستهدف للمستفيدين يُقدر بنحو 25ألف شخص على امتداد خمس سنوات **إن إعادة النظر في قوانين العمل** تشير الحوافز الموروثة بالقواعد المنظمة للعمل في ليبيا إلى المجالات التي تحتاج إلى تقييم مستقبلاً. وتتمثل أبرز هذه الحوافز في القواعد التنظيمية المتعلقة بما يأتي:)

1. سياسات التوظيف والإبقاء على العمالة للمواطنين وغير المواطنين.
2. الأجور والمزايا.

3. إعانات البطالة.

منذ عام،2012يخضع القانون رقم 12لسنة 2010الخاص بالقواعد المنظمة للعمل، وقانون العمل، لإعادة النظر مع وضع مسودة قانون جديد للاتحادات العمالية

هذا وقد توصلت الساحة المؤسسية الليبية إلى استنتاجات لديها بالفعل اللبنات الأساسية لبناء سوق عمل تقوم بوظائفها. إلا أن وضع هذه اللبنات ضمن سياسات سليمة وإطار استراتيجي صحيح لتشجيع القدرة على التحمل والتعافي، والنمو، وخلق فرص العمل، أمر يقف على المحك. ويمكن لمساندة إدخال إصلاحات على مناخ العمل للتيسير على الاستثمارات.

(التعافي، 2016)

خلال مرحلة ما بعد 2014 دخلت البلاد في حالة حرب، وأصبح هناك حكومتين، وهذا كان يعني بالضرورة وجود وزارتي تعليم، تتولي كل منها الإشراف على المؤسسات التعليمية الواقعة في نطاقها، سواء أكانت بالمنطقة الشرقية أو الغربية، فتم تأسيس حوالي 11 جامعة حكومية، دون مراعاة لأية ضوابط أو معايير، وبمخالفة لقانون التعليم رقم 18 لسنة 2010 والذي يُلزم مجلس الوزراء، ووزارة التعليم عدم إصدار قرار تأسيس أي جامعة قبل قيام المركز الوطني لضمان الجودة بالتأكد من القدرة المؤسسية للجامعة على استيعاب الكليات والأقسام العلمية الموجود بها. مع حلول سنة 2017 أصبح هناك 24 جامعة حكومية غير ملتزمة بالشروط والمواصفات في المباني والمرافق الجامعية مما أدي إلى انتشار الكليات بشكل عشوائي، وغير مدروس، واستحداث جامعات وكليات جديدة بسبب الظروف التي تعيشها البلاد من عدم استقرار، وغياب الأمن مما اضطر الوزارة استثنائيا للموافقة على استحداث بعض الجامعات والكليات، التي لا تستوفى الحد الأدنى من شروط معايير الجودة، ومعايير استحداث الكليات والاقسام"، وبحسب فردغ فإن الأمر يزداد سوءًا بسبب عدم صرف ميزانيات للجامعات منذ 3 سنوات، مما أثقل المؤسسات التعليمية بالتزامات كبيرة تجاه الجامعات والاحتياجات التي تتطلبها الكليات ،والعملية التعليمية.. (التمدد الأفقي https://www.afrigatenews.net/a/169498")

وهنا ثلاث وضعيات هامة تشغل سوق العمل الليبي وهي: **(الصادق بن سعيد، 2005)**

1. إن سوق العمل الليبي تسوده بطالة تتمثل في مدة انتظار قد تكون طويلة بعض الشيء.

2.عملية الزيادات في إعداد الخريجين للمهن والتخصصات المطلوبة وبالتالي يمتصهم سوق العمل، ولكن تكون عدم موازنة في توزيع هؤلاء الخريجين

3.من خلال عدم توفير فرص العمل للخريجين، وهنا قد يتجه الخريج للعمل الذاتي والمشروعات الصغرى حيث المردود يكون بسيطا بمعني يستفيد من قدراته وخلفياته التعليمية في استخدامات إنتاجية ولكن يكون ذلك محدوداً بالإضافة إلى غياب التسهيلات المصرفية والقروض التشجيعية التي تشجع الخريجين على الإبداع والابتكار والاستفادة من دراستهم التي كانت دعماً لهم.

من خلال ما تقدم نستنتج بأنه عندما تمنح الحوافز لليبيين على ممارسة العمل المهني وتوجيه مخرجات التعليم والتدريب إليها هنا يكون فعل واضح يحد من استخدام العمالة الوافدة على ممارستها، وإقرار سياسة مجتمعية مشجعة للمرتبات، والاهتمام بالسلامة المهنية بما يمكنها من استقطاب القوى العاملة الليبية، إضافة الي النظر الحازم في تطوير المناهج بالمراحل التعليمية المختلفة، وتعديل سياسات القبول في التعليم الثانوي والمعاهد العليا والجامعات، واستحداث أقسام تتماشى مع سوق العمل، ومتطلبات السوق.

مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل الليبي:

يحتل التعليم العالي مكانة الصدارة في التقدم المنشود في المجتمعات البشرية، و في تشكيل حياة المجتمعات الحديثة واقتصاداتها خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد المعرفة و مجتمع المعلومات، و تزايد متطلبات واحتياجات التنمية. إذ تؤكد الحقائق والوقائع أن تقدم الأمم و رقيتها و نمائها أصبح يعتمد باستمرار على مدى تقدمها العلمي، وترتبط بمدى قدرته على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي و التكنولوجي و المعلوماتي، و لا يتحقق ذلك لأي أمة، إلا من خلال وجود نظام رزين للتعليم العالي يجعل من العنصر البشري عامل النمو و التقدم للمجتمع، فإن إصلاح التعليم الجامعي يمثل عاملا أساسيا من عملية إصلاح المجتمع وتحدثيه، ووضع خطط تنموية تكون قادرة علي تلبية احتياجات مخرجات سوق العمل، وأشار مرجين علي إلى أن يتم ذلك من خلال خلق أجيال قادرة علي التواصل مع العالم، والتعامل مع مستجداته بفاعلية واقتدار، ومن ناحية أخري يسهم التعليم الجامعي في بناء الهوية الوطنية وتأصيلها." (مرجين)

إن للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها ليبيا عبر مراحل تاريخية مختلفة تأثيراً مباشراً في تشكيل الخلفية الاجتماعية والثقافية للنظم المختلقة، التي من بينها النظام التعليمي، حيت إن التعليم العالي في أي بلد من بلدان العالم دليل علي مستوى النهضة العلمية والاجتماعية والثقافية التي بلغها ذلك البلد، وهو عنوان للرقي الحضاري، وهو نقطة التحول والإصلاح وتقدم هذا المجتمع. لا جدال في أن التعليم في ليبيا قد عانى أثناء الفترة السابقة الأمرين جراء التهميش والمسخ والاستهزاء مما أنتج مخرجات توصف في عمومها بالقصور عن القيام بما

يتوجب عليها القيام به في حيلتها العلمية، فكانت المنظومة في ذلك الوقت لم تكن في مخططها العلمي تنمية البلاد وتطويرها وتنمية العقول البشرية ، فالتدهور في نوعية التعليم أدي الي التوجه نحو التوسع الكمي إلى تحمل المجتمع خسارتين الأولي في المبالغ التي أنفقت علي التعليم الذي يتسم بنوعية المنخفضة والثانية المبالغ التي تحملها المجتمع لدفع الأجور والرواتب للأعداد الهائلة من الخريجين الذي تم توظيفهم في أنشطة تتسم بانخفاض الإنتاجية، وبالتالي فإن التوسع الذي طرء على التعليم بجميع مراحله قد انطوي علي قدر كبير من مبادلة لنوعية بالكم. وقد أشار إلى تلك النقطة بوضوح تقرير التنافسية العالمي لعام تدهور التعليم الأكاديمي نوعية النظام التعليمي جاءت ليبيا في الترتيب الأخير عالمياً وعربياً، الوصول إلى الأنترنت في المدارس جاءت ليبيا في الترتيب 212عالمياً والترتيب 23عربياً، ضعف الحافز على الالتحاق بالتعليم الفني والتخصصي العلمي المؤسسات الخاصة ظلت محكومة بمبدأ تحقيق الربح، وغير ملتزمة بمعايير الجودة أو الملاءمة مع سوق العمل. "فلاح ،ص3" *عدد الطلبة المقيدين في الجامعات الليبية وهي من دون ترتيب نذكرها طرابلس، بنغازي، عمر المختار، الجبل الغربي، مصراته، الزاوية، المرقب، سبها، سرت، الزيتونة، الأسمرية، المفتوحة، السنوسية، الأكاديمية لسنة (2014-2015) كان العدد الإجمالي (374705) أما بالنسبة لعدد الطلبة الليبيين(366410) بين الذكور والإناث، فعدد الذكور(633362) أما عدد الإثاث فكان علي النحو الآتي: (212180) ، أما الطلبة الوافدون فكان الإجمالي منهم (6295) الذكور(4419) عدد طلبة الدراسات العليا الماجستير، الدكتوراه(13132)عدد الذكور(7001) أما الإناث(6131)،عدد المعيدين(10842) الذكور(2997) الإناث (5028) والموظفين والفنيين بالجامعات الليبية عددهم ما بين ذكور وإناث والعد د الإجمالي علي النحو الآتي (35410) الذكور عددهم (1514) أما الإناث فكان عددهم(7298) ونأتي إلى عدد الخرجين بالمرحلة الجامعية لسنة (2014-2015) حسب الجامعات المذكورة سابقا فالعدد الإجمالي لهؤلاء الخريجين (33259) الذكور(10498) الإناث (15865)

(*للعلم تعتبر هذه آخر إحصائية2015 تحصلت عليها لتوثيق الأرقام، ولا يوجد إصدار بعدها من إدارة التخطيط والتطوير بوزارة التعليم وفقا لإحصائيات،ص20-23.")

ومما سبق يدل هذا على أن التعليم العالي سواء الدبلوم التقني أو الدرجةً الجامعية هو شرارة الانطلاق نحو الوظائف المهنية في حين لابد من ملائمةً الخريجين من مؤسسات التعليم العالي بشكل يتوافق مع احتياجات سوق العمل، من حيث الأعداد المناسبة للوظائف الشاغرة، والتخصصات المطلوبة ولكن هنا نجد العكس الذي يكون في ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل من حيث التخصصات المطلوبة فيها، وأعداد الخريجين الذين من الممكن حصولهم على فرصة عمل في تلك المؤسسات، والذين تنتج عنه وجود فائض في أعداد الخريجين

في بعض التخصصات تحتاج إلى استحداث وتضمين معدات أكثر تطورا تتماشى مع التطورات والتغيرات التكنولوجيةً المتسارعة التي يشهدها سوق العمل وجود فجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل ناتجةً عن قصور في الخطط التعليمية في كل الجوانب التي من شأنها أن تعزز العلاقة بين المخرجات والمتطلبات لسوق العمل لا تحتاج قوافل من الشباب بمؤهلات عالية أصبح في البطالة عند المثقفين نتيجة للفجوة الهائلة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، ويلجأ عدد من خريجي الجامعات والمعاهد حديثا إلى العمل في مهن متواضعة لا تلبي طموحاتهم، ويعتبرونها مرحلة مؤقتة إلى حين الحصول على فرصة عمل في المجال الذي درسوه، أو الحصول على وظيفة إدارية باعتبارهم من أصحاب المؤهلات الجامعية في الكثير من الأحيان يُصدم الخريجون بما يسمّى "إغلاق التخصصات" التي درسوها لسنوات طويلة. ويبقى الكثير منهم ينتظرون الالتحاق بوظائف تتناسب مع تخصصاتهم من دون البحث عن فرص عمل أخرى تمكنهم من تأمين مبالغ مالية تسهم في تحسين أوضاعهم، فيما يتجه خريجون آخرون للبحث عن فرص عمل بعيدة عن تخصصاتهم التي درسوها ليعملوا فيها. واليوم مع تفشي البطالة والتدهور الاقتصادي في الكثير من دول العالم ومنها العربية، تبدو الحاجة ماسة إلى تغيير رؤية الناس والمجتمعات العربية للمهن والأشغال اليدوية والخدمية، وخصوصا الأهل الذين لهم دور كبير في التدخل باختيار ما سوف يدرسه أولادهم، حيث مازالت ثقافة العيب متجذرة عندهم مما يحول دون إقبال الشباب على العمل في بعض المهن، والنتيجة ارتفاع نسبة البطالة وكثرة الخريجين الجامعيين الذين لا تتناسب مؤهلاتهم مع سوق العمل.

((/https://alarab.co.uk)

اذا لم تستطع المؤسسات التعليمية مواكبة متطلبات سوق العمل فسوف يشكل هذا خسارة كبيرة تتمثل في الإنفاق علي تعليم غير مجدٍ وهدرٍ زمني ومادي للقوة البشرية في تعليم لا يؤدي إلى مهنة تمكن من عيش لائق، وفي عام 2015 الذي يفوق بكثير معدل البطالة الذي أصدره الكتاب الإحصائي بمصلحة الإحصاء والتعداد فكانت الإناث الفئة الأكثر تضررا من البطالة إذ تضاعف نسبة بطالة الإناث في عضون ثلاث سنوات فقط مرتفعة من (11.3%) في عام 2010 الي (22.4%) وفي عام 2013 وصلت الي (14.5%) صعوبة حصول الخريج على فرصة عمل ليس له علاقة بمستوى التخصص الذي درسه، أن المناهج الحالية لا تُلبى متطلبات سوق العمل رغم مستواها المرتفع من حيث المحتوى التعليمي، والأهداف، وطرق إعداده، أو تناسبه مع القدرات المختلفة للطلبة.

وتنفق ليبيا سنويا (30) مليار دولار تغطية الإنفاق العام من دعم ورواتب ونفقات حكومية، إن موازنة عام 2010 خصصت حوالي (51%) من الاعتمادات للتنمية أما في عام 2017 فكانت (10.8%) وفي عام 2018 شهدت

الأعوام الأخيرة ارتفاعا في عدد الداخلين إلي سوق العمل بمختلف المناطق الليبية، مخرجات التعليم الحالية لا تتلاءم مع سوق العمل، وهذه مسؤولية تتحملها المؤسسات التعليمية والمؤسسات التنموية، وأصبح الخريجون يواجهون مشكلات البطالة، أو القبول بعمل أدنى من مستوى تحصيلهم الدراسي أو بعمل لا يتناسب مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم، الأمر الذي أفرز ما يعرف بـ"بطالة المثقفين" التي نتجت عنها إشكاليات ذات تأثيرات عميقة على البنية الاجتماعية، إضافة إلى عدم توفر الموارد البشرية الوطنية القادرة على سدّ احتياجات سوق العمل من المهن الحرفية، ما يعني الاضطرار إلى الاستقدام والاستعانة بأعداد كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية. جدول يوضح مؤشرات سوق العمل 2012.

المؤشر	ذكور	إناث	الإجمالي
السكان في سن العمل بالألف	**2,026**	**1,916**	3,942
القوى العاملة)بالألف	**1,236**	**647**	1,882
معدل المشاركة في القوى العاملة)في المائة	**61.0**	**34.0**	48.0
التوظيف)بالألف	**1,039**	**485**	1,524
نسبة التوظيف إلى عدد السكان)في المائة	**51.0**	**25.0**	39.0
البطالة بالآلاف	**196**	**162**	358
نسبة البطالة)في المائة	**15.9**	**25.1**	19.0
البطالة المقنعة بالآلاف	**390**	**83**	463
نسبة البطالة المقتعة في المائة	**31.0**	**13.0**	25.0
الشباب العاملون بالآلاف من 15-الي 24سنة	**57**	**38**	95
نسبة البطالة بين الشباب	**40.9**	**67.9**	48.7

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي ومصلحة الإحصاء والتعداد، استقصاء القوى العاملة الليبي .2012.

كانت نسبة المشاركة في الأيدي العاملة عام) 2012ممن هم في سن العمل (تُقدر بنحو 47.8في المائة، وهو ما يعادل قرابة (1.9)مليون مواطن ليبي من خلال الجدول السابق يبلغ عدد السكان الذين يشغلون وظائف فعلية حوالي (1.5)مليون مواطن ليبي. ونتيجة لذلك، تُقدر نسبة العاملين إلى السكان بنحو (38.7) في المائة. وتُعد هذه النسبة متدنية بالقياس إلى المتوسط السائد في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو (43)في المائة وبالقياس إلى المتوسط السائد بغيرها من البلدان متوسطة الدخل وهو(54.8) في المائة يمثل الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين (15و 24عاماً) (10) في المائة من الأيدي العاملة، وتشكل الإناث

(34) في المائة من الأيدي العاملة ولا تختلف كثيراً نسبة الإناث في الأيدي العاملة بليبيا عنها في أكثر البلدان متوسطة الدخل، في أعقاب عام (2011) ارتفعت البطالة في ليبيا ارتفاعا مطردا لتصل إلى (19.0 %) ، أي (358300) فرد، في عام(2012) ارتفاعاً من نحو (13.5 %)عام (.2010) ويُعد معدل البطالة في ليبيا من أعلى المعدلات بين البلدان متوسطة الدخل. وتقل نسبة البطالة في ليبيا عنها في جنوب أفريقيا) (25%) وتقارب النسبة في تونس (18%) لكنها تبلغ ضعف مثيلتها في تركيا (9%) (ديناميكيات سوق العمل، 2016)

نتيجة لزيادة عدد البطالة في المجتمع الليبي بشكل كبير بين الخريجين من الذكور والإناث أعلن مركز المعلومات والتوثيق التابع لوزارة العمل والتأهيل بحكومة الوفاق الوطني أكتوبر (2020) عن إطلاق منظومة التسجيل المباشر للباحثين عن العمل عبر الموقع الإلكتروني. يُشار إلى أن العدد الكلي للباحثين عن العمل بلغ(244.977 ألف) باحث عن عمل، مسجلين في المنظومة، من بينهم عدد (528 من ذوي الإعاقة) ، وأوضحت الإحصاءات أن المنطقة الغربية لديها أكثر عدد من الباحثين تليها المنطقة الشرقية ثم الوسطى ثم الجنوبية، وأن نسبة الإناث الباحثات عن العمل أكبر من نسبة الذكور، إن برنامج تمكين الباحثين تتم عبر عدد من المسارات منها بحث الوظائف الشاغرة في الملاكات الوظيفية ودعم القطاع الخاص لاستيعاب الباحثين عن العمل، إلى جانب تفعيل اتفاقيات بدائل التدريب في الشركات الوطنية والأجنبية، وتفعيل دور صندوق التسهيلات المالية لدعم مشاريع الريادة، وأصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، في أغسطس من السنة نفسها، القرار رقم 567 لسنة 2020 بشأن تشغيل وتدريب العاطلين عن العمل من شريحة الشباب. (/https://www.eanlibya.com)

إن توسيع حجم القوى العاملة سوق العمل الليبي لايزال مفتوحاً للأعمال العادية والحرفية المهنية والتقنية مثل أعمال الميكانيكا، والصيانة، وخدمات الفنادق والمطاعم، وأعمال الزراعة، والرعي، كما أن قطاع الإنشاءات والتشييد والبناء لايزال مفتوحاً على مصراعيه للقوى العاملة الليبية بالكامل، فالشباب الليبي يرى العمل في البناء والتشييد خاصة كعامل عادي أمرًا غير مناسب له ولأسرته، والفتاة الليبية ترى في العمل في الفنادق والمطاعم أمرًا غير مناسب لمكانتها الاجتماعية لها ولأسرتها، ولكن هذه الاتجاهات نحو العمل المهني أصبحت تتغير تدريجياً لصالح العمل في هذه القطاعات، إلا أن الأمر يتطلب تغيرات كثيرة في منظومة القيم الاجتماعية في ذهن الشاب الليبي والمجتمع الليبي بشكل عام." (المزوغي ، 2015)

خاتمة الورقة البحثية وتوصياتها:

بناء علي ما تقدم في هذه الورقة البحثية من أفكار ومواضيع عن درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الليبي لحاجة سوق العمل، فقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات علي النحو الآتي:

أولا: الاستنتاجات:

1. الاهتمام بإنشاء مراكز لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية في مختلف الجامعات؛ للرفع من مستوى التدريس فيها، عن طريق الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة في هذا الجانب.
2. الربط بين التعليم التقني والمراكز البحثية.
3. إقرار سياسة مجتمعية مشجعة للمرتبات، والاهتمام بالسلامة المهنية بما يمكنها من استقطاب القوى العاملة الليبية.
4. عدم التركيز على الجانب التدريسي على حساب الجانب البحثي في مؤسسات التعليم العالي تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي، وتعزيز التعاون وبناء الشراكات محلياً وعالمياً.
5. يسعى الجميع للحصول على درجة جامعية تساعدهم على دخول سوق العمل والحصول على وظيفة مرموقة.
6. جمود المشاريع التنموية أو الخدمية أو الاستثمارية التي تستوجب مخرجات التعليم أو التأهيل والتدريب.
7. إن التعليم العالي سواء الدبلوم التقني أو الدرجة الجامعية هو شرارة الانطلاق نحو الوظائف المهنية في حين لابد من ملائمةً الخريجين من مؤسسات التعليم العالي بشكل يتوافق مع احتياجات سوق العمل.
8. إن نسبة مخرجات التعليم العالي في معدلات البطالة أكبر بكثير من نسبة مشاركتهم في سوق العمل.

ثانيا: التوصيات:

1. التفكير في إيجاد آليات جديدة لتمويل التعليم العالي وحركة البحث العلمي، وذلك بالنظر إلى ارتفاع تكاليف التعليم العالي وصعوبة توفير هذه التكاليف من الميزانية العامة للمجتمع، وهنا لابد من اشتراك المؤسسات

الاقتصادية الأخرى في القطاعين العام والخاص للشراكة في تمويل برامج التعليم العالي والبحث العلمي خاصة في مجال إنتاج المعرفة، والبحث العلمي التطبيقي والإنمائي.

2. عقد الكثير من المؤتمرات وورش العمل والندوات المتخصصة في التعليم العالي، وذلك لتفعيل العقل الجامعي الليبي، وربطه بما يجري في العالم أو المنطقة من بحوث ودراسات ونظريات علمية وتعليمية.
3. تعزيز التعاون بين الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية عن طريق الاتحادات والروابط والمنظمات الإقليمية والعالمية؛ للاستفادة من أساليب وتجارب التوفيق بين سوق العمل ومخرجات التعليم العالي.
4. التأكيد على مواءمة جودة خريجي الجامعة مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد هذه الاحتياجات من ناحية، وضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم
5. تدني مستوى المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل أدى إلى ضمور الطلب على الخريجين وصعوبة حصولهم على فرص عمل في مجال تخصصهم وإذا لم تسرع مؤسسات التعليم العالي في وضع الاستراتيجيات التي تعزز التكامل بين المخرجات والمتطلبات، سيصبح حصول الخريج على وظيفة في سوق العمل شبه مستحيل، وينتهي الأمر بقبولها لعمل في وظيفة لا تليق بطموحه ومؤهله العلمي.
6. زيادة مرونة الخطط التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، ورفع مستوى قدرتها على الاستجابة لتطورات سوق العمل وتغيراته المستمرة.

المراجع

ديناميكيات سوق العمل. (2016). ص5-6. .

https://alarab.co.uk/). (بلا تاريخ).

جامعة طرابلس. (بلا تاريخ). https://arabic.sputniknews.com/news/2020-2021

https://febp.ly/التعليم-التقني-ضرورة-يتطلبها. (بلا تاريخ).

https://www.eanlibya.com/. (بلا تاريخ).

https://www.euneighbours.eu/ar/south/stay-informed. (2021). الاتحاد الأوروبي يساعد ليبيا على تحسين نظامها للتّعليم المهني.

إبراهيم العسل . (1996). *التنمية في الإسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات*. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

التمدد الأفقي https://www.afrigatenews.net/a/169498". (بلا تاريخ).

المجلس البريطاني. (2018).

ايناس عبد الله حسن، و سيزار صالح عبد الله. (2020). *متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي في ظل التوجه نحو تبني معايير الابلاغ المالي الدولية(Ifrs)*، 440-464. اقليم كوردستان-، العراق: مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، مجلد 8، العدد 3.

ايناس عبد الله حسن، و سيزار صالح عبد الله. (2020). *متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي في ظل التوجه نحو تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية(Ifrs)رسالة ماجستير*، ص440-464. اقليم كوردستان، العراق: مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو،مجلد 8، العدد 3.

تقرير التنمية البشرية. (2019). برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

حسين مرجين. (بلا تاريخ). https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا – الواقع والمستقبل. *اصلاحمنظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع والمستقبل التربية والتعليم والبحث العلمي* . كلية الاداب ، جامعة طرابلس .

حمدي اسعد الدلو. (2016). *استراتيجية مقارحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين،رسالة ماجستير*. فلسطين: جامعة الاقصى بغزة.

حمدي اسعد الدلو. (2016). *اسارايجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين*. جامعة الاقصى بغزة.

ديناميكيات سوق العمل في ليبيا إعادة الاندماج من أجل التعافي. (2016).

رمضان عبدالله الشبه، و مصطفى مسعود حدود. (سبتمبر، 2015). *اسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي و متطلبات سوق العمل في ليبيا* . الزاوية: المجلة الجامعة – العدد السابع عشر- المجلد الثالث.

رمضان نقلا عن عبدالله الشبه، و مصطفى مسعود حدود. (سبتمبر،، 2015). *اسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي و متطلبات سوق العمل في ليبيا* . الزاوية، ليبيا: لمجلة الجامعة – العدد السابع عشر- المجلد الثالث.

صالحة عيسان. (2006). *التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية*. مسقط عمان: المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة الايسيكو.

عادل احمد المزوغي . (2015). *البطالة اسبابها ومعالجتها من منظور الخدمة الاجتماعية ماجستير غير منشورة* .

عادل التائب،. (2014). *كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين*. جامعة البلقاء. الأردن: بحث مقدم لمؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص.

عبد الباسط عبد المعطى. (1987). *اسلوب البحث الاجتماعي محاولة ورؤية منهجية لتقنياته وابعاده*، ص213. الاسكندرية، مصر: دار المعرفة.

علي الحوات. (2007). *التعليم والمعرفة والتنمية"دراسات في المجتمع العربي"*، ص22. بنغازي: دار الكتب الوطنية.

علي الحوات. (2007). *التعليم والمعرفة والتنمية "دراسات في المجتمع العربي*. ليبيا، بنغازي: دار الكتب الوطنية.

علي الحوات. (2007م). *التعليم والمعرفة والتنمية "دراسات في المجتمع العربي"* . بنغازي: دار الكتب الوطنية.

كاهي المبروك. (2011). *مخرجات التعليم العالي في الجزائر و تحديات سوق العمل جامعة قاصدي ورقلة*. الجزائر.

نقلا عن حمدي اسعد الدلو. (2016). استراتيجة مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين. جامعة الاقصى بغزة.